جوائز النظام لأبنائه في الرضاعة

عبد الحكيم حيدر

هل جوائز الدولة في مصر أدبية وعلمية، أم عطايا نظير السكوت والمجاملة والصمت أحياناً، أو الشراكة في الانقلاب، كما في حالة محمد سلماوي والأخوين سيد حجاب - طيّب الله ثراه - وشوقي حجاب، وآخرين كثيرين في الظل، بعيداً عن الواجهة؟ وهل هي جوائز دولة أم جوائز نظام يعرف جيداً سبب العطايا؟ دعنا نتأمل الأسماء ونعرف. نبدأ بجائزة النيل، أعلى الجوائز من الناحية الأدبية، والمادية أيضاً. واضح أنّ اسمها مرتبط بأغلى شريان مائي في البلاد، نهر النيل، والذي ارتفعت قيمته مادياً ومعنوياً عند أهل مصر من قديم الزمان، فلا بدّ أن يكون صاحب الجائزة الذي ارتبط اسمه بذلك النهر الكريم معطاءً هو الآخر في مجاله أو تخصصه، نضرب مثلاً بمحمد سلماوي، الحائز على جائزة النيل هذا العام، فهو المتحدث الإعلامي باسم لجنة دستور 30/ 6، والذي غيّره عبد الفتاح السيسي بالطبع بانتخابات، ثم تمّ ركن الدستور على الرفّ. أفلا يحقّ لنظام، سكت تماماً متحدث إعلام دستوره عن تغييره أن يكرّم هذا المتحدث بجائزة النيل! أما إذا احتكمنا إلى القيمة الأدبية، فالكلّ يعلم أنّ محمد سلماوي قد كفّ عن الإبداع منذ عقود، في حين نجد واحداً كإبراهيم عبد المجيد الأكثر موهبةً بمسافات، والأكثر حضوراً على الساحتين، الداخلية والأجنبية، كتابةً وترجمة، بشهود الغرب والعرب، لم يحصل عليها. لكن، واضح أنّ جوائز الانقلابات «الطبقة الشبعانة أصلاً» لا تمرّ إلّا عبر المعادي، ولا تقترب أيضاً من كرموز أو غيط العنب، فانتظر، يا إبراهيم، إلى «كمالة» ثانية من انقلاب، تنال فيها جائزة النيل، كي تلحق بركب محمد سلماوي، وجمال الغيطاني، إلى آخره، وهذا أول الغيث بالطبع.

الثاني، وهو شوقي حجاب، حاز هذا العام على التقديرية 2021. وبالطبع، لا تعرف لماذا فاز، فهل هو كاتب رواية، أو قصة، أو شعر، أو مسرح، أو مفكّر، أو مترجم، أو فيلسوف، أو حتى محرّك عرائس؟ لا شيء من ذلك كلّه بالطبع، لكنّه أخ الشاعر سيد حجاب، الحاصل على الجائزة نفسها في 2013، بعد إعداده ديباجة الدستور نفسه بعد 2013، والذي تم تغييره وركنه على الرفّ من دون أن يزعل أو يكفهر «شعرياً سيد حجاب في حياته» أفلا يحقّ للنظام أن يعطي «شقيق واضع ديباجة الدستور في 2013» الجائزة التقديرية هو الآخر هذا العام 2021؟ وتلك نادرة مدهشة من نوادر جوائز الدولة في مصر. أن يحصل على الجائزة التقديرية شقيقان في ظلّ «ثورة 2013»، وتلك نادرةٌ يشرف غينيس، صاحب الموسوعة، أن يسجّلها عنده، كي لا ينساها التاريخ، ومصر دائماً سبّاقةٌ في الخير. أما المضحك والمبكي معاً في حجب جائزة النيل لهذا العام فرع العلوم الاجتماعية، فلك أن تتخيّل أنّ المتسابقين 14ا، في الجائزة، كان في مقدمتهم فتحي سرور (مع أنّه كاتب قصة قديم من جيل الخمسينيات)، وظلّ الخضري عبد الحميد، شيخ أدباء الأقاليم، يتشرّف ويضحك على المقاهي في ملوي، بأنّه ظل عشرين سنة يرسل قصصه إلى الصحف والمجلات في القاهرة فتنشر قصصه، في حين ترد الصحف والمجلات على فتحي سرور في بريد القرّاء: «المزيد من القراءة مع تجويد الصنعة والاهتمام بالحبكة، والكتابة ليست موضوعاً بل أسلوب». وكان فتحي سرور، ساعتها، قد وصل إلى رئاسة مجلس الشعب، في جلّ سنوات حسني مبارك الأخيرة. والخضري عبد الحميد ساعتها لم يكن معه ثمن «باكو المعسّل»، لكنّها الأقدار.

أما الثاني من الأربعة فهو الدكتور حسن راتب، صاحب قناة الحور. وأنا لم أرَ الرجل إلّا درويشاً قديماً للشيخ متولي الشعراوي، أو مناقباً ومنادياً ومبتهلاً في جمال الفنانة يسرا في اللقاءات، فمن أين وجد الرجل من الوقت، كي تقدّمه الجهات لنيل جائزة النيل. واضحٌ أنّ الرجل «منظم أوقاته جامد». والثالث هو السفير عبد الرؤوف الريدي. أما رابعهم فهو الدكتور علي الدين هلال، فهل بعد ذلك تسألني: لماذا فرشت الست أم محاسن الملالية للست أم أشرف، تحت بلكونتها في «المرج»، وضربتها «بالروسية»، مع أنّ الست أم أشرف كانت تمدّها بالثوم والبصل والكمون والقرفة؟

حقبة صدامات الأعداء

ممدوح الشيخ

بعد ما يزيد على نصف قرن من رحيل الاستعمار العسكري الغربي المباشر عن معظم الدول العربية، يزداد العالم العربي انقساماً، وتزداد علاقات عواصمه غموضاً وتوتراً. في ستينات القرن الماضي، جعل الباحث الأميركي، مالكوم كير عنوان كتابه عن العلاقات العربية العربية «الحرب العربية الباردة». ويتناول الكتاب، بشكل رئيس، حالة الصراع بين جمال عبد الناصر والنظم الملكية العربية. وخلال عقد عقود، كانت العلاقة بين حزبي البعث العراقي والبعث السوري أسوأ من علاقة كل منهما بأي نظام حاكم، وكلاهما يحمل اسم «حزب البعث». ويكشف التنقيب في التاريخ القريب عن أن المنطقة تؤثر في علاقات دولها، بدرجة كبيرة، عداوات قريبة/ بعيدة الروابط المشتركة بين أمم خاضت ضد بعضها بعضا صراعات امتدّت عدة قرون. النوع نفسه من العلاقات عندنا يغلب عليه أن تكون المصالح فيه محدودة، ويحدث هذا بينما تتضخّم على نحو غير مسبوق، وغير مبرّر في الحقيقة، قائمة المصالح بين عاصمتين، مثل تل أبيب وأبو ظبي، وبعض المنافع المتبادلة بينهما كان يمكن أن تكون القاهرة فيها بديلاً أفضل من تل أبيب، وكان الدافع الرئيس للتعاون الإسرائيلي الإماراتي الرغبة في استبعاد القاهرة.

ونظرة سريعة على ما يحدث في خريطة تمتد من القرن الأفريقي إلى قلب منطقة الساحل والصحراء، تكشف توسّعاً مطرّدا في «صداقات الأعداء»، حيث العلاقات، في حالات ليست قليلة، لا تحييها لغة الصداقة، ولا تقتلها ممارسات العداوة الظاهرة أو المضمرة. وهذه الحقبة، في الحقيقة، تتطور وفقاً لقانون أقرب ما يكون إلى حالة الرمال المتحرّكة، ويمكن في نهايتها أن تتبلور علاقات ترابط سياسي أكثر نضجاً ووضوحاً، فالتأثير الكبير لمنطق الاستقطاب الحدّي الصفري انكمش، إلى حد كبير، بإنهاء حصار قطر، وتآليا التقارب التركي المصري والانفراج في ليبيا، وتغير لغة الخطاب السياسي لا يعني بالضرورة تغيّر الموقف السياسي. و«صداقات الأعداء» لا يُستبعَد أن تصبح مقدّمة لعلاقات أكثر اتساقاً، والاتساق أوّل الغيث!

(كاتب مصري)

وجه أميركا الديمقراطي وفلسطين

أسامة عثمان

مع احتدام التنافس بين أميركا والصين، ومحاولات الولايات المتحدة لكبْح الطموحات الصينية إلى مزيدٍ من التوسُّع العالمي من طريق خطّتها «الحزام والطريق»، تزداد الحاجة، أميركيّاً، إلى تظهير القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالتوازي مع مشروعاتٍ واسعةٍ تهدف إلى مساعدة اقتصادات الدول الفقيرة والمتوسطة، وفْق ما أكّدته قمّة الدول السبع الكبرى، وصولاً إلى «إعادة بناء العالم، بشكل أفضل». وفيما تحاول الولايات المتحدة، تحت قيادة الرئيس الديمقراطي، جو بايدن، تعزيز ريادتها، ممارسةً ورقة الديمقراطية وحقوق الإنسان ضد التحدّي الصيني، كما في مسألة الإيغور، مثلاً، هل يمكنه الاستمرار على النهج الأميركي السابق، وخصوصاً في عهد سلفه دونالد ترامب الذي بدا غير عابئ بصورة أميركا، عالميّاً، حين لم يمارس أيّ ضغط على دولة الاحتلال، بل تماهى، إلى حدٍّ غير مسبوق، مع الخطط الاحتلالية التي كان واضحاً أنها تجهض أيّ أفقٍ للحل السياسي، وتفتح الصراع على مواجهة وجودية، بين أهل فلسطين، والعرب والمسلمين، من جهة، ودولة الاحتلال وغُلاة عنصريّيها، المتنفّذين، من جهة أخرى. حصل ذلك حين أعلن ترامب خطته لإنهاء الصراع، وعُرفت بصفقة القرن، تلك الخطة التي لم تُخْفِ أمالها بفرض الرؤية الصهيونية فرْضاً، وانتهاز الفرصة المتمثلة بحالة الضعف العربي، (كما أظهر تهافُت دولٍ عربية على التطبيع الكامل مع دولة الاحتلال)، والانقسام الفلسطيني؛ لإسدال الستار، على قضايا الحل النهائي، وأبرزُها قضية اللاجئين والحدود والقدس.

حكومة الاحتلال الجديدة ليست أقلّ إجحافاً بالحقّ الفلسطيني، بل هي في الحقيقة، تُزايد على سابقتها، في رفْض الانسحاب منْ أيّ جزءٍ من أراضي الضفة الغربية المحتلة، وخصوصاً المنطقة سي التي نصّ الاتفاق التي تشكّلت الحكومة بموجبه على منع البناء الفلسطيني فيها، ومراقبته وتحديده، وهي المنطقة التي تمثّل 60% من مساحة الضفة المحتلة. وكان موقف رئيس وزراء الحكومة العتيدة، نفتالي بينت، ولا يزال، رفض «صفقة القرن»، بحجّة أنها تقدّم تنازلاتٍ للفلسطينيين. فوق أن هذه الحكومة التي لم يجمع بين أحزابها إلا هدف التخلّص من بنيامين نتنياهو، مع غلبة التيارات القومية العنصرية، ستكون تحت سطوة الأصوات التي حصل عليها الرئيس السوري، بشار الأسد، تشكّل انتصاراً كبيراً له. إذ ليس من عادة المنتصر أن يتنازل لمعارضيه، ولا أن يشكّل معهم هيئة حكم تأتي بهم من خارج الحدود التي لم تحكم معه. لم يفعل ذلك بعد الانتخابات الرئاسية، سنة 2014، على الرغم من أن أحد بنود إعلان مؤتمر جنيف 1 للحل السلمي في سورية، وقد صدر سنة 2012، نصّ على تشكيل تلك الهيئة التي كان مأمولاً أن يُناط بها الإشراف على إنهاء الصراع، تمهيداً للانتقال إلى وضع سياسي جديد، وهو بند شدد عليه مؤتمر جنيف 2 الذي عُقد أوائل سنة 2014، فلماذا سيفعل ذلك الآنْ؟ بعد كل ما تقدّم، تصبح الطبنة أكثر بلة مع التوقف عند كلام بوغدانوف، والذي تحدّث فيه عن اللجنة الدستورية، ثم إشارته إلى وجود خطط لدى إدارته لعقد اجتماع «بصيغة أستانة»، بالتنسيق مع الحكومة، إذا كُتِبت لها الحياة، لن تكون مؤهَّلةً لتمرير حلول سياسية نهائية، ولكن السؤال: هل ستكون أقدر من نتنياهو على معاندة إدارة بايدن التي أعلنت، منذ البداية، أنها لا ترى حلاً غير حلّ الدولتين، وظلّت تؤكّده، وتحضّر لتعبيد الطريق إلى التفاوض عليه، في الأحداث اللاحقة، ولا سيما إبّان الحرب الأخيرة وبعدها، بين فصائل المقاومة في غزة والاحتلال؟

من المرجّح أن قادة الاحتلال أخذوا العِبَر من الحرب الأخيرة، وتكشّفت لهم المتغيّرات، التي لم تكن في مصلحتهم، بالمجمل، وليست محصورةً بتزايُد القوّة القتالية لحركة حماس، وحركات المقاومة، فقط، ولكن في حجم التفاعل، والتداعيات، ليس في فلسطين المحتلة فحسب، في أراضي الـ 48، وفي الضفة الغربية، بل أيضاً، في المحيط العربي والإسلامي، وحتى في مقادير التعاطف والتضامن العالمي، وحتى في الولايات المتحدة نفسها، وفي أوساط الحزب الديمقراطي، الحاكم في واشنطن.

تلك الحالة التي ساعدت بايدن على لجْم إسرائيل، حين أجبر قادتها على إنهاء الحرب، من دون تحقيق أهداف ملموسة، وهو ما مسّ، بالتأكيد، هيبة دولة الاحتلال، وبقوة الردع لديها، إذ مع الدعم العلني الذي لم يتوانَ بايدن عن تقديمه لدولة الاحتلال، كان الضغط المتواصل للتعجيل بوقف إطلاق النار، وصدرت تصريحاتٌ من مسؤولين رفيعي المستوى في إدارته، عن المخاطر الكبيرة لهذه الحكومة، إذا كُتِبت لها الحياة، فهذه الحكومة، إذا كُتِبت لها الحياة، لن تكون مؤهَّلةً لتمرير حلول سياسية نهائية، ولكن السؤال: هل ستكون أقدر من نتنياهو على معاندة إدارة بايدن التي أعلنت، منذ البداية، أنها لا ترى حلاً غير حلّ الدولتين، وظلّت تؤكّده، وتحضّر لتعبيد الطريق إلى التفاوض عليه، في الأحداث اللاحقة، ولا سيما إبّان الحرب الأخيرة وبعدها، بين فصائل المقاومة في غزة والاحتلال؟

من المرجّح أن قادة الاحتلال أخذوا العِبَر من الحرب الأخيرة، وتكشّفت لهم المتغيّرات، التي لم تكن في مصلحتهم، بالمجمل، وليست محصورةً بتزايُد القوّة القتالية لحركة حماس، وحركات المقاومة، فقط، ولكن في حجم التفاعل، والتداعيات، ليس في فلسطين المحتلة فحسب، في أراضي الـ 48، وفي الضفة الغربية، بل أيضاً، في المحيط العربي والإسلامي، وحتى في مقادير التعاطف والتضامن العالمي، وحتى في الولايات المتحدة نفسها، وفي أوساط الحزب الديمقراطي، الحاكم في واشنطن.

تلك الحالة التي ساعدت بايدن على لجْم إسرائيل، حين أجبر قادتها على إنهاء الحرب، من دون تحقيق أهداف ملموسة، وهو ما مسّ، بالتأكيد، هيبة دولة الاحتلال، وبقوة الردع لديها، إذ مع الدعم العلني الذي لم يتوانَ بايدن عن تقديمه لدولة الاحتلال، كان الضغط المتواصل للتعجيل بوقف إطلاق النار، وصدرت تصريحاتٌ من مسؤولين رفيعي المستوى في إدارته، عن المخاطر الكبيرة التي ربما لا يدركها نتنياهو، أو أنه لا يقدّرها حقّ قدرها، فقد حذّر الجنرال مارك ميلي، رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، بعد أكثر من أسبوع من القتال، «من خطر زعزعة الاستقرار، بشكل أوسع يتجاوز قطاع غزة، إذا لم يُخفَض التصعيد في القتال الدائر بين إسرائيل والفلسطينيين».

وفي قضية حيّ الشيخ جرّاح، والمسجد الأقصى، تحاول الإدارة الأميركية كبْح المساعي الاحتالية؛ إذ أعلن وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، أنّ إجلاء العائلات الفلسطينية من القدس الشرقية، أو إثارة مزيد من الاضطرابات في الحرم القدسي، قد يؤدّي إلى تجدُّد «التوتُّر والصراع والحرب». وهذا واضحٌ في تحميل قادة الاحتلال المسؤولية عن أيّ حرب تتجدّد؛ نتيجة مثل تلك التصرُّفات. وُوراء تلك المواقف الأميركية رؤيتها لمصالحها، طبعاً، بالإضافة إلى محاولتها الاتساق مع خطابها المغاير لخطاب ترامب.

تلتقي القضية الفلسطينية، في جوهرها، مع قيم الشعب الأميركي، في الحرية وحقّ تقرير المصير، ولذلك لقيت فلسطين، في الآونة الأخيرة، تعاطفاً واسعاً، هناك، قياساً بالماضي، ولا سيما في أوساط الشباب الذين باتوا أكثر انعتاقاً من سطوة الرؤية المكرّسة عن مظلوميّة إسرائيل، ولعل الفضل في ذلك يعود جزئيّاً، (وعلى أرضيّة السّجالات في أروقةٍ أكاديمية وثقافية)، إلى ازدهار وسائل الإعلام الجديد، (على حساب وسائل الإعلام التقليدية الأكثر تساوقاً مع الرواية الصهيونية)، ومواقع التواصل الاجتماعي، التي على الرغم من محاولات بعضها لتقييد النشر المتعلّق بفلسطين، إلا أنها، في المجمل، وفّرت فرصةً أكبر لمواكبة وقائع الاحتلال الذي لم ينجح في تكييف أساليبه؛ لتكون أقلّ استفزازاً، للمشاعر الإنسانية، أينما كانت. وبدأت الصورة في الانقلاب، أو التحوّل، على أقلّ تقدير؛ من إسرائيل المظلومة والمُهدَّدة، إلى إسرائيل الظالمة، والمهدِّدة للوجود الفلسطيني الطبيعي، في القدس، وحيّ الشيخ جرّاح؛ بمحاولات نزع الناس من بيوتهم، بالقوّة، وفي اقتحام جنود الاحتلال المكان الديني المقدّس؛ المسجد الأقصى، والاعتداء على المصلّين، بقنابل الغاز، وغيرها، وهم يؤدّون حقّهم الطبيعي في العبادة.

وفي ضوء ذلك، تصبح الضغوط على قيادة الحزب الديمقراطي أكبر، وأقرب، بالذات، وهو يرتهن لخطاب سياسي ديمقراطي، من المحرج أن يكونَ انتقائيّاً؛ فإذا أرادت، مثلاً، أن تضرّ بصورة الصين، ديمقراطيّاً، حقوقيّاً، على خلفيّة اضطهادها الأقليّة الإيغوريّة، فإن المقارنات ستزداد مع الدعم الأميركي المطلق لقادة الاحتلال الذين يزدادون خضوعاً للمرجعيات الدينية المتطرّفة، والذين يُظهرون، بالأقوال والأفعال، تجاهلاً لأبسط الحقوق الإنسانية للفلسطينيين، ويقترنون، بدولتهم، من دون وَجَل، أو مواربة، من أن تكون دولة فصل عنصري. ولذلك اضطرت وزارة الخارجية الأميركية إلى محاولة تعديل الخطاب، ليكون، نظرياً، على الأقل، معترفاً بالحق المتساوي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، في العيش والفرص والأمن.

وبهذه المعطيات، لن تكون يد الحكومة العتيدة مطلقة، في تنفيذ أجندتها الهادفة إلى الضمّ، والتهويد، فما يحكم قادة الاحتلال، وهم في موقع القرار، ليست المزايدات الداخلية، فقط، إذ سيكون من الصعب تجاهلها التام للمناخ العالمي، وموقف إدارة بايدن، الذي حرص نفتالي بينت، (كما غيره من أركان حكومته)، على تأكيد الشراكة الإستراتيجية معها، ولا بد أنه سيحاول تجنُّب التصادُم معها.

(كاتب فلسطيني)

> تلتقي القضية الفلسطينية، في جوهرها، مع قيم الشعب الأميركي، في الحرية وحقّ تقرير المصير

كاريكاتير

عماد حجاج

تشريعيات الجزائر... ملاحظات أوّلية

محمد سي بشير

انتهت الانتخابات التشريعية في الجزائر، الأولى بعد حراك 2019، إلى نتائج أوّلية مهمّة جدّاً، يمكن اعتبارها رسائل علنية وأخرى مبطنة من السُّلطة بشأن نيّتها، في المستقبل، لترتيب فريد للخريطة السّياسية للبلاد وبتسيير اختارت أن تُسيّرها وحدها في محافظةٍ، شبه كاملة، على سلكويات السُّلطة وممارساتها منذ الاستقلال في العام 1962. تتعلّق الملاحظات الأولى بالانتخابات، تنظيما ومشاركة، ثم تعرّج المقالة على النّتائج الأوّلية التي رشّحت من قاعات الفرز وقيادات القوائم المشاركة، خصوصا الحزبية منها، والقراءة المحتملة للخريطة السّياسية الجديدة/ القديمة، وصولا، في الأخير، إلى رؤيةٍ في توجُّهات مستقبلية للسّاحة السّياسية بعد هذه التشريعيات.

بداية، يمكن تحيّة المشاركين في الانتخابات ممّن حاولوا تجربة إصلاح النّظام من الدّاخل بتصديق أنّ النُّخبة، تجديدا وتدويرا، ستنجح باعتبارها عملية تغيير يتضمّنها شعار جزائر أخرى، غير التي سادت عقودا، وأنتجت الفشل السياسي، بكل أبعاده، وهي شجاعةٌ بدت من خلال مواجهتهم عراقيل توقيع الاستمارات، والخضوع للتحقيق في أهليتهم للترشّح، وصولا إلى إسماع صوتهم للجزائريين، في ظلّ ماكيناتٍ سياسية تعرف الساحة السياسية، ولها تجربة في التسويق السياسي بمقاربة الموالاة وضمان النّجاح في الحصول على مقاعد في الغرفة السّفلى للبرلمان وفي ظلّ خطابٍ سياسي اتسم بالتردّي شكلا ومضمونا، أتاح للجزائريين الاطّلاع على أنّ الهدف من الانتخابات هو استكمال بناء المؤسّسات، وليس تغييرها، تماما وبصفة كاملة.

مع تلك النّحية، يحتاج هؤلاء إلى تفكير مليّ في مقاربات أخرى أكثر نجاعة، مستقبلا، للنّجاح في خطواتهم الأحقة، وإن في هيكلةٍ سياسيةٍ مبتكرة وإبداع في التّسويق السياسي، مع الأخذ في الاعتبار أنّ العراقيل والصّعوبات ستزداد، في حجمها، مع اعتقاد السُّلطة أنّها قد مكّنت نفسها ونخبتها في المؤسّسات والفعل السياسي، وفق ما تراه وتدركه، كما سيحتاج هؤلاء إلى الاستمرار في خطاب النّقد للواقع الاقتصادي والاجتماعي في مناطق ترشّحهم وإبراز نقائص الخدمات وزيف إنجاز المشاريع وهدر المال العام، كما فعل كثيرون في وسائل الإعلام البديل، وكشفوا، من خلال محتويات جيدة، عن عوار مسار الانتخابات، خصوصا في ما أصبح يعرف، في لغة الخطاب السّياسي الرّسمي، بـ«مناطق الظلّ»، مناطق غياب التّنمية، الخدمات والفساد، على مختلف الأصعدة.

أعلنت السُّلطة الوطنية المستقلّة لتنظيم الانتخابات عن عدد الناخبين وعدد الأوراق الملغاة، ليكون الرّقم النهائي أقرب إلى 20%، أي 5/1 الوعاء الانتخابي، ما يستدعي بعض الملاحظات، لعلّ أوّلها متصل باستقرار نسب المشاركة عند معدل حوالي 5/1 أو 4/1 الوعاء الانتخابي بين انتخابات الرئاسة في 2019، تعديل الدستور ثم التشريعيات، يضاف إلى ذلك أنّ السُّلطة تكون قد استقرّت على تقسيم الوعاء الانتخابي إلى ثلاثة أقسام: الأوّل منها مشارك ومنخرط في الفعل السّياسي، الثّاني يمكن اعتباره أغلبيةً صامتةً لا يُعرف لها اتّجاه سياسي، فيما يشير القسم الأخير إلى قطاع المقاطعين الذين يمكن العثور عليهم، غالبا، بين الحراكيين والمعارضة التي اعتادت على تبنّي خطاب رفض المسارات السياسية التي تشرف عليها السُّلطة.

تتعلّق الملاحظة الثّانية بانعدام وسائل يمكن أن تُقاس بها مؤشّرات الرّأي العام، كما لا تتوفر الجزائر على مراكز سبر الرّأي لقياس اتجاهات المواطنين في الانتخابات، ما يعني أننا حتى مع استنتاج هذه النتائج، إلا أن ذلك يستدعي التفكير في تخصّصات جامعية يتم، من خلالها، دراسة سوسيولوجيا الجزائر السياسي والانتخابي، ما كان سيساعد على استباق مواعيد الانتخابات من حيث الاستشراف، بل من حيث نجاعة تلك المواعيد التي قد تجري من دون أن تجسّد التّغيير أو يتمدّد نطاقُ المشاركة والانخراط السّياسي في المجتمع، ليكون ذلك منتجا، على صعيد التّعليم العالي، للحاجة إلى تخصّصات جديدة ستفتح الباب، واسعا، على الاحترافية السياسية، بدلا من محاولاتٍ لا تنتهي لبناء مؤسّسات، والدّعوة إلى الانخراط السّياسي لم تجد نفعا. وبقينا، على الدوام، بدون طبقة سياسية وبدون ناخبين، حقّا لا مجازا.

أمّا بخصوص المناصفة المفروضة بالقانون، بالنسبة للملاحظة الثالثة، وليس بالممارسة السياسية، فإنّ البرلمان الحالي لم ينتخ إلا 34 نائبة، وفق النتائج المعلنة، بعيدا عن 120 نائبة في برلمان 2017، أي تأخّر إلى الرّبع، ما يعني أنّ الجزائر لم تتقدّم هذا الباب، أيضا، وهذا يعني أنّها في سبيل الحاجة إلى مراجعة كاملة للمسار الإصلاحي، مرّة أخرى، لإنتاج ممارسة سياسية مقبولة وفعّالة للمجتمع.

أمّا الملاحظة الأخيرة فهي التي ستجرّ إلى الحديث عن النّمط الانتخابي الجديد، أي نمط القائمة المفتوحة الذي أريد له أن يكون بديلا عن نمطٍ كانت الأحزاب، أساسا، تلعب على النطاق التي تعرّضت لها إثر إجراء الانتخابات الرئاسية قبل أسبوعين. كذلك ركّز آخرون على أن هدف روسيا هو الإيحاء بأن مسيرة الحل السلمي ماضية، وبالتالي تشجّع بعض الدول جنيف 1 للحل السلمي في سورية، وقد صدر سنة 2012، نصّ على تشكيل تلك الهيئة التي كان مأمولاً أن يُناط بها الإشراف على إنهاء الصراع، تمهيداً للانتقال إلى وضع سياسي جديد، وهو بند شدد عليه مؤتمر جنيف 2 الذي عُقد أوائل سنة 2014، فلماذا سيفعل ذلك الآنْ؟ بعد كل ما تقدّم، تصبح الطبنة أكثر بلة مع التوقف عند كلام بوغدانوف، والذي تحدّث فيه عن اللجنة الدستورية، ثم إشارته إلى وجود خطط لدى إدارته لعقد اجتماع «بصيغة أستانة»، بالتنسيق بين بلاده وتركيا وإيران. فلماذا مسار أستانة، وليس مسار جنيف، ما دام الهدف هو الدستور الجديد الذي أنيط باللجنة الدستورية صياغته، وبجنيف مكاناً لالتئام لجنته؟

يقول كثيرون، ممن هرشوا رؤوسهم، بعد تلقيهم خبر الانتخابات المبكّرة، إن روسيا تريد وقف الانتقادات واسعة النطاق التي تعرّضت لها إثر إجراء الانتخابات الرئاسية قبل أسبوعين. كذلك ركّز آخرون على أن هدف روسيا هو الإيحاء بأن مسيرة الحل السلمي ماضية، وبالتالي تشجّع بعض الدول على تطبيع علاقاتها مع دمشق، خصوصاً دول الخليج العربي، من أجل المساهمة في عملية إعادة إعمار البلاد. وهنا تكون روسيا قد تناست أن ذلك لا يتم إلا بعد إلغاء العقوبات المفروضة على سورية، وهي عقوباتٌ مرتبطة بالشروع بالحل السلمي. لذلك ليس من الهيّن جلاء الغموض الذي اكتنف تصريح بوغدانوف، وهو غموض سيستمر إلى حين قيام روسيا بدور صادق وواضح في عملية سياسية حقيقية.

(كاتب سوري)

> لا تغيير، مع أنّ السلطة تحدّثت منذ بدء مسار الانتخابات، في 2019، عن أنها اختارت التحرّر من التوازنات نفسها

عن انتخابات رئاسية سورية مبكّرة

مالك ونوس

كان حديث نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، عن احتمال إجراء انتخابات رئاسية سورية مبكّرة، بعد سنة أو سنتين، من الغرابة إلى درجة أنه وضع كثيرين في حيرةٍ من أمرهم حيال حقيقة موقف الروس من الأزمة السورية ومن المستجدات غير الظاهرة، والتي دفعت إلى هذا التصريح. وإذ أوحت الأجواء، بعد انتخابات 26 الشهر الماضي (مايو/ أيار) الرئاسية، أن قطار التسويات قد توقّف بجميع مساراته؛ من مسار أستانة إلى سوتشي إلى جنيف حيث اللجنة الدستورية، بل وحتى مسار الدوحة المستجد، يأتي بوغدانوف ليزيد من تعقيد الموقف، يحصل ذلك مع احتمال ألا يُبدي النظام استعداداً لخوض أي مفاوضات بعد الانتخابات التي اعتبرها انتصاراً احتفل به، ومن هنا صعوبة تخمين ما أراده بوغدانوف الذي قال، على هامش مؤتمر منتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي، في 3 يونيو/ حزيران الجاري، إن تلك الانتخابات قد تجرى إذا اتفق طرفا النظام والمعارضة على دستور جديد أو إصلاح دستوري. وتكمن الغرابة في هذا التصريح، والموقف الروسي من خلفه، في أن روسيا قد تلقت مناشدات كثيرة طوال سنة، قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، من أجل الضغط على النظام لتأجيلها، غير أنها لم تستمع إليها، بل أرسلت مراقبيها لمراقبة حسن سير الانتخابات، وخرج نائب رئيس مجلس الاتحاد الروسي بتصريحات عن نزاهتها وعن الهدوء الذي ساد في أثناء إجرائها. وكان هدف المناشدات الاستمرار في المضي بمسار الحل السلمي وفق قرار مجلس الأمن 2254، والقاضي بتشكيل هيئة حكم انتقالي مدة سنتين، تجرى بعدها انتخابات رئاسية. وهاتان السنتان هما المدة ذاتها التي قال نائب وزير خارجية روسيا إن انتخابات مبكّرة قد تجرى بعد مضيِّها.

هل كانت روسيا تهدف من عدم استجابتها لتلك المناشدات إلى إجراء الانتخابات وضمان فوز بشار الأسد بها، من أجل تعزيز سلطته وإعادة سيطرته على المناطق التي تعدّ حالياً خارج سيطرته، إدلب وشرقي الفرات، وتلك التي تشهد قلاقل، درعا والسويداء؟ وهل يكون هدفها أيضاً دفع النظام إلى تقويض الوجود الإيراني في المناطق التي تسيطر عليها إيران، هي والفصائل التابعة لها؟ تعرف روسيا أن فرص الحل بعد الانتخابات الرئاسية التي أجريت أخيراً سوف تتراجع بسبب توفّر ما يدفع النظام إلى رفض التفاوض مع المعارضة، نتيجة اكتسابه قوة جديدة، بعد اعتباره الأصوات التي حصل عليها الرئيس السوري، بشار الأسد، تشكّل انتصاراً كبيراً له. إذ ليس من عادة المنتصر أن يتنازل لمعارضيه، ولا أن يشكّل معهم هيئة حكم تأتي بهم من خارج الحدود التي لم تحكم معه. لم يفعل ذلك بعد الانتخابات الرئاسية، سنة 2014، على الرغم من أن أحد بنود إعلان مؤتمر جنيف 1 للحل السلمي في سورية، وقد صدر سنة 2012، نصّ على تشكيل تلك الهيئة التي كان مأمولاً أن يُناط بها الإشراف على إنهاء الصراع، تمهيداً للانتقال إلى وضع سياسي جديد، وهو بند شدد عليه مؤتمر جنيف 2 الذي عُقد أوائل سنة 2014، فلماذا سيفعل ذلك الآنْ؟ بعد كل ما تقدّم، تصبح الطبنة أكثر بلة مع التوقف عند كلام بوغدانوف، والذي تحدّث فيه عن اللجنة الدستورية، ثم إشارته إلى وجود خطط لدى إدارته لعقد اجتماع «بصيغة أستانة»، بالتنسيق

> ليس من الهيِّن جلاء الغموض الذي اكتنف تصريح بوغدانوف

حتى لا يتحول أمازيغ الجزائر إلى «كردستانيين»

ياسر أبو هلالة

شكلت الانتخابات البرلمانية الجزائرية خطوة ولو صغيرة إلى الأمام، مع أن المشاركة فيها كانت ضعيفة ودون المستوى المقبول عالميا. في المقابل، لم تسجل خروق كبيرة تطعن في نزاهة الانتخابات، وتراجع حزبا السلطة، جبهة التحرير الوطني (الأفلان)، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (الأرندي)، مقابل تقدّم الحزبين الإسلاميين المعارضين، حركة مجتمع السلم (حمس)، وحركة البناء الوطني، اللذين تصدّرا، على الرغم من عدم تحقيقهما الأكثرية التي تمكّنهما من تشكيل الحكومة. والمتوقع إن تتصدّر «حمس» المعارضة، وتشارك حركة البناء، في الحكومة. ذلك كله كرّس الأمر الواقع من أيام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، مع تغيير في الوجوه والقيادات، لكنه لم يعبر عن طموحات الحراك في تحقيق تغيير شامل.

ذلك كله، وسط محيط مضطرب وتراجع ديمقراطي حادّ في العالم العربي، خطوة صغيرة إلى الأمام، ففي الوقت الذي تصدر أحكام الإعدام الدموية في قضية فض الاعتصام في ميدان رابعة العدوية في القاهرة بحق قيادات الإخوان المسلمين، يحقق نظراؤهم في الجزائر نتائج متقدّمة في الانتخابات ويشاورون في دخول الحكومة. وما لا يقلّ أهميةً هو الاستقرار في الجزائر الذي يمكّنها من استعادة مكانتها مغاربيا وعربيا وأفريقيا. الجزائر قادرةٌ على المساهمة في ترتيب الوضع الليبي، وردع محاولات العبث في تونس، ودورها مشهودٌ ومقدّر في القضية الفلسطينية، رسميا وشعبيا.

المؤشّر المزعج في الانتخابات نجاح المقاطعة التامة في منطقة القبائل. صحيح أنها منطقة محصورة جغرافيا، ومحدودة ديموغرافيا بحدود المليونين، إلا أنها تشكّل مدخلا للعبث في الجزائر، فليس مقبولا لدى فرنسا وإسرائيل ومن حالفهما أن يظل بلد بوزن الجزائر، جغرافيا وتاريخيا واقتصاديا وعسكريا، موحّدا مقتدرا.

ليست مشكلة الأمازيغ، فالرئيس عبد المجيد تبّون نفسه من أصول أمازيغية (أمه أمازيغية لا تتقن العربية). والتجمعات الأمازيغية تشكل نحو ستة ملايين، منهم مليونان في منطقة القبائل، تيزي أوزو وبجّاية، وهم كانوا عماد الثورة الجزائرية وجمعية العلماء المسلمين، وشكّلوا حائط صدٍّ ثقافي في محاولات الفرنسة وتمييع الهوية الجزائرية التي تشكل مثلثا من الإسلام والعروبة والأمازيغية. المشكلة هي في التيار الأمازيغي العنصري الانفصالي المتفرنس المعادي للعروبة والإسلام، والذي يحظى بدعم فرنسي وصهيوني (ودوائر عربية لها مشكلات مع الجزائر). ويستفيد هذا التيار من الأخطاء التي ارتُكبت بعد انتصار الثورة الجزائرية، وبالغت في التعريب على حساب الخصوصية الثقافية الأمازيغية. ومع أن الدستور الجزائري الذي تم إقرار تعديلات عليه في 2020 أعاد الاعتبار للأمازيغية، إلا أن التيار الانفصالي لم يتراجع عن مواقفه المتطرّفة. هذا يذكّر بموقف الأكراد في سورية، فحماقات حزب البعث حاولت طمس الخصوصية الكردية، وحوربت اللغة الكردية، وغُيّرت أسماء مناطق كردية، وهو ما خ

السلطة تسرق الغضب الشعبي في لبنان أيضاً

دلال البزري

الغضب هو الذي حرّك منذ عامين مئات آلاف من اللبنانيين في 17 أكتوبر/ تشرين الأول. غضبٌ جذّاب، نظيف، عفوي، ساخر، غنّاء، راقص، متنوّع الشكاوي، موحَّد العَلم والأمل. لا كراهية فيه، ولا انتقام. يكاد يكون بريئاً، لكثرة جماله. ولكن هذا الغضب تلقّى، بعد أسابيعه الأولى، لكماتٍ وجهتها له المافيا الحاكمة، وباتجاهاتٍ وأشكال مختلفة. أولها تلك الهجمات شرسة الغضب على المتظاهرين لـ«شعب» السلطة، أقوى طرف في السلطة، أي حزب الله. وبعيده، تلك المسيرات على الموتوسيكلات، الصارخة من قرْعة رأسها، وكأنها مظلومة: «شيعة .. شيعة».

وتزامنت هذه العروض الغاضبة مع «اختراقاتٍ»، تصبّ غضبها على طرفٍ من السلطة دون غيرها: مثل تلك المجموعات الممانِعة التي اختارت حاكم البنك المركزي نفسه دون غيره، ولتنطلق بتظاهراتٍ غاضبة جداً على أبواب هذا المصرف، وبمحاولاتٍ حثيثةٍ لكسر حواجز تحمي هذا البنك، ولإثبات أن «شعب» الممانَعة أجدر من الشعوب اللبنانية الأخرى بالغضب الثوري. وهذا اختراقٌ يشبه آخر، أقلّ حضوراً إعلامياً، وأكثر فاعليةً على الأرض. أعني ذاك الشق الغاضب من جماهير الثورة الذي لا يجد تعارضاً بينها وبين الولاء لواحدٍ من زعماء المافيا الطائفية. ولكل طرفٍ من أولئك الغاضبين خِصالٌ بعينها: جماعة حزب القوات اللبنانية، وحزب الكتائب وتيار المستقبل. وحتى بعض من التيار العوني. وجميعهم غاضبون مثل بقية جماهير الثورة. وغاضبون صامتون من وضع زعيمهم بالتحديد على لائحة «كلّن يعني كلّن»، يمرّرون غضبهم بشيء من الاستحياء. لأنه «مش وقتو...» (ليس وقته الآن).

حتى تلك اللحظة، كانت مصادرة الغضب قليلة الشأن والأثر، فالثورة حاضرةٌ بقوة، ولها من المنابر الإعلامية حصة الأسد اليومية. بما تصدّره هذه المنابر من كلامٍ غاضب يومي، للمشتركين بها، لدوافعهم، ومواقفهم. وأنتَ تتابع هذه الحركة يومياً، عبر التظاهر أو الشاشة، لا ترى إلا هذا الغضب. وإن لمحتَ محاولات مصادرة، فستجدها خافتةً أمام جبروت الجماهير الهادرة الغاضبة غضباً أصيلاً.

ولكن جاءت ساعة الفشل الثوري: الوباء، الانهيار الاقتصادي وتوابعه، طبيعة الثورة نفسها، المحرومة من الرؤية الموحّدة والتنظيم .. إلخ، فتضاءل الغضب الشعبي، وضمر. الإرهاق، الاكتئاب، القسوة .. أشياء أصابتها. فتذرّر الغضب، توزّع وتفرّع، وكلما ابتعد عن فكرته، عن حيويته، صار همْساً خجولاً، أو أنيناً بالكاد تسمعه، أو هستيريا. فكانت فرصة ذهبية لصعود غضب مفتَعل، تقوده أطراف المافيا الحاكمة، كلٌّ حسب قدراته، حجمه، مخيّلته. والغضب الأكثر حضورا هو غضب الطرف الأقوى في السلطة، أيضا حزب الله. إعلامه الوفي يصدّر كميةً صناعية من الغضب، يُراد له أن يكون غضباً حقيقياً: فباسم الشعب، يقود هذا الإعلام حملةً شبه منظّمة ضد خونة الداخل والخارج، المسؤولين عن الأزمة الاقتصادية، ضد «السلطة» والمحتكرين والتجار، ضد الدولة الضعيفة المتآمرة .. وعندما لا يجد هذا الإعلام هدفاً منطقياً لغضبه، يخترع غضباً قديماً، كأنه ولد اليوم. يبحث في أرشيف الاستعمار القديم عن مؤامراتٍ راهنة، فتكتمل هكذا صفات الغاضب المُقْنع، «الجذري»، الاشتراكي حامل هموم «الناس».

وفي هذه الأثناء، نوابٌ غاضبون. نجوم التعليق المتلفز، أيضا غاضبون. فيما المسْتحكم بالجميع، زعيم حزب الله، استعار من أعتق الدفاتر اللبنانية ذاك الانتحال «العادي» للصفة، فحوّل نفسه إلى مواطنٍ بسيط غاضب، يسأل، وهو تائهٌ عن الطريق: «وينيّة الدولة؟» (أين هي الدولة؟). أن يكون أقوى طرفٍ في السلطة، مهيمناً على كل مؤسساتها وعلى قرارها، بالحرب، بالسلم .. يسأل غاضباً «أين هي الدولة؟» ويطالب «السلطة» بالتدخل، من أجل كذا أو كيت من شجون الانهيار، فهذا أبعد من «انفصام بالشخصية»، كما تهكّم بعضهم. إنه سرقة موصوفة للغضب الثوري النبيل.

الأطراف الأضعف من المافيا الحاكمة وجدت في الحزب الأقوى مثالاً يُحتذى، كما هو الحال دائما مع الأقوى، فراحت هي الأخرى، تلعب لعبته، وعلى نطاقاتٍ مختلفة. منها مثلاً قطع الشوارع الآن، إحراق الدواليب ومكبّات النفايات، التعبير عن أقصى الصراخ، الغضب، من الدولار، من عدم تشكيل الحكومة، من الانهيار .. وكلٌّ بحسب الجغرافيا التابعة له. تيار السنّة، أي «المستقبل»، غاضبٌ من إهدار حقوق السنّة، ومن بهْدلة مقامهم الأول في الدولة، رئاسة الوزراء. تجدهم في أحياء المزرعة وطريق الجديدة ودوار الكولا. (جديد أنشطته أخيرا: «العائلات البيروتية» الغاضبة على تعيين موظفةٍ مسيحيةٍ تابعة للتيار العوني، بدل موظفةٍ سنّية صديقة تيار المستقبل).

تيار الموارنة الغاضبين. وخصوصا «القوات اللبنانية»، في مناطقها، التي تعتبر نفسها مدافعة عن حقوق المسيحيين المهدورة أيضا على يد غريمها، منافسها، حتى الموت، التيار الوطني الحرّ، الغاضب أيضاً وأيضاً، وبحركاتٍ إعلاميةٍ وتويتريةٍ منتظمة على «حقوق المسيحيين الضائعة».

يبقى زعيمان طائفيان، نبيه برّي ووليد جنبلاط: لم يكن لـ«غضبهما» حضور في هذه الواقعة بالذات. ربما غضبا في مناسباتٍ أخرى. أو من دون حضور إعلامي بارز. نسمع فقط، أو يُنقل، عن غضب أحدهما على تعثّر مسعى، أو على إجهاض هدفٍ محدَّد. هل غضبهم موسمي؟ كأن يقتصر على إرسال زلمتهم، مثلما فعل نبيه برّي، ليعاونوا حليفه حزب الله على الهجوم الغاضب على الثوار؟ هل «خصوصية» غضبهم عائدةٌ إلى سيكولوجيتهم؟ إلى حساباتٍ لديهم بكتمان الغضب، تقنينه، وتحويله من المجال العام إلى المجال الخاص؟ لا جواب محدّدا. ربما يجب طرح السؤال على أصحاب «المصادر»، فالأهم، الآن، أنه، مقابل هذه اللوحة «الراقية» من غضب أركان المافيا، تجد الغضب الشعبي المبعْثر، المفرَّق، بتعبيراتٍ ضائعةٍ وباطِلة. إليك شيئا من لائحة غير مكتملة من نقاط الغضب الشعبي الراهن:

بعد قطع الطريق وحرق الدواليب، مداخل المصرف، أو بين أسوارها، وأبواب المستشفى والصيدلية، ومحطة البنزين، موزِّع الغاز والكاز والمياه، والسوبر ماركت، ومولِّد الكهرباء، الإنترنت، وسرقة البيوت والمارّة والحديد والأرصفة وعواميد الإضاءة... الجنازات والصلوات على قتلى الإهمال والفساد و«الأغطية» السياسية، على هذا أو ذاك من المجرمين... في كل واحدة من هذه النقاط الحامية، حالة عصبية هستيرية، ممزَّقة، ذاهبة مع الريح، وسرقات صغيرة مقابل فائض من السرقات. ولو جمعتها على بعضها، وشاهدتها، لن تجد شيئاً أمامك تقارنه بها غير الديستوبيا، وهي عكس اليوتوبيا. أي أنها تصوّر مجتمعاً أصابه اللامعقول. مجتمعا تتوالى عليه المصائب بوتيرةٍ عالية، ويحذّر الجميع من محاولة تقليده. بل إننا أصبحنا أمام إضافةٍ أخرى إلى الديستوبيا: شعب غاضب، بغضب متقطع ومكتوم، مذرَّر وضائع. الشخص نفسه الذي استقتل من أجل تنكة كاز، فاستنزف غضبه.. يمكن أن يكون الآن جالسا على الكنبة، مرهقاً، في حالة تساؤل وجودي: لماذا لا يغضب كل الشعب الآن؟ لماذا هو ساكتٌ على كل هذه النكبة؟

الجواب أن الشعب فقدَ سيطرته على أعصابه وعلى غضبه. وصارت المافيا هي حاملة شعلته. بلعبةٍ قديمة وفعالة. وما يُنجح استمرارها هو تلك «الأيديولوجيا» اللبنانية، القائلة إننا شعب «حيّ ونقّاق»، يحب ان يفْتري على زعمائه. وينحني، في النهاية، فـ«ينسى»، كما نسي نوائب سابقة، ويعود إلى «الاحتفال بالحياة»... ودليله: خذْ المطاعم والمرابع الليلية والرقص والفَقْش، والشاليهات البحرية. انظر الى ذاك الاحتفال، تلك الحماسة والإصرار على «حب الحياة» .. إلخ.

ومصلحة الزمْرة الحاكمة في مصادرة الغضب، تفهمها في ملاحق هذا الغضب. أعني «أدبياته»، حيث تفيض الشروحات التي تذمّ الدولة، دائما على ضعفها وغيابها، فيضيع المسؤول، أو المسؤولون عن الانهيار. فكلما شرعَ طرفٌ غاضبٌ في فضح آخر، عاد الأخير ففضحه بما يوازيه كشفاً وغضباً... إلخ. حتى يدوخ المواطن، ولا يستقرّ إلا على حبّه زعيمه الطائفي. تجهيل الفاعل، إذن، وإضاعة معنى الدولة، والقضاء على الغضب الشعبي، بالإكثار من مشاهد غضبه الهستيري. والأهم من ذلك كله، «شدّ العصَب» الطائفي، بتفاوتٍ بين كل طائفةٍ وأخرى. لأن الانتخابات على الأبواب، ومبالغ الرشوات قليلة، وعلى المرشّحين إياهم أن يوصلوا غضبهم على حقوق الطائفة إلى أعلى السقوف الممكنة، كي ترصّ صفوف الطائفة، ويربح الزعيم المفدّى ومقاعد بأعلى الأعداد في البرلمان المقبل. وهكذا.. حتى تنتهي قصة لبنان، وفي الأرشيف المقبل عنه، بـ«مسؤولين» غاضبين، وشعبٍ مجنون، هو الضحية الأكيدة لهذه النُّهاية. فوضى قيمية مسؤولة، وذات بُعد نظر!

(كاتبة لبنانية)

> تنتهي قصة لبنان، وفي الأرشيف المقبل عنه، بـ«مسؤولين» غاضبين، وشعب مجنون، هو الضَّحية الأكيدة لهذه النهاية

> تفيض الشروحات التي تذمّ الدولة، دائماً على ضعفها وغيابها، فيضيع المسؤول، أو المسؤولون عن الانهيار

في أهمية الانتخابات الرئاسية الإيرانية المرتقبة

محمود بارجو

من المقرّر إجراء الانتخابات الرئاسية الثالثة عشرة في إيران غداً الجمعة، 18 يونيو/ حزيران. وقد استبعد مجلس صيانة الدستور المرشّحين الإصلاحيين والمعتدلين الرئيسيين من خوضها، ما يترك المجال مفتوحاً لتحقيق فوز سهل للمرشّح المتشدد الرئيسي إبراهيم رئيسي. وهو ما قد يحيل إلى ما أدّته الانتخابات المنتظمة والتشاركية المتقطعة في إيران من إرباك علماء السياسة الذين حاولوا تكييف النظام الإيراني ضمن أحد النماذج التقليدية. لذا، برزت تسمية «الاستبداد الانتخابي» باعتبارها الأكثر استخداماً على نطاق واسع. يُطلق النظام على نفسه اسم «الجمهورية الإسلامية» أو «الديمقراطية الدينية (مردمسالارى دينى)»، بينما يشكّك المراقبون في كلا العنصرين: فهو لا يتبنى تفسيرات الإسلام نفسها التي يدّعي أنّه يعتز بها. ويتعذر أن يستوفي الحدّ الأدنى من شروط نظام الحكم الديمقراطي، أي انتخابات حرّة ونزيهة. يرتكز النظام الإيراني بشكل فريد على دعامتين رئيسيتين متشابكتين: الدينية والشعبية. يمسك بالأولى المرشد الأعلى غير المنتخب، والذي يمثل أعلى سلطة دينية، ويتمتع بسلطةٍ شاملةٍ على جميع مؤسسات الدولة، فهو يعيّن رئيس السلطة القضائية، وقادة جميع المناصب العليا في القوات المسلحة، ورئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية، ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام وأعضاءه، ورئيس مجلس صيانة الدستور وأعضاءه، ورؤساء مؤسسات عديدة هامة في البلاد وأعضاءها، كما أنّ للمرشد سلطة تحديد السياسات الرئيسية للدولة في القضايا المحلية والدولية.

أما الدعامة الشعبية، والتي لا تنفكّ عن التقاطع مع السابقة، فتتشكل، وفقاً للدستور، من أربع مؤسسات منتخبة عن طريق التصويت المباشر من الشعب: الرئيس، البرلمان (المجلس)، مجلس خبراء القيادة، والمجالس البلدية. يتولى المجلس، المكون من 290 عضواً، سلطة التشريع وعزل الرئيس بعد موافقة المرشد الأعلى. بينما يتألف مجلس خبراء القيادة من 88 مجتهداً منتخبين بالاقتراع الشعبي المباشر ومكلّفين بتعيين المرشد الأعلى أو عزله. أخيراً، توكل للمجالس البلدية مسؤولية انتخاب رؤساء البلديات في المدن. ووفقاً للمادة 115 من الدستور، يُنتخب الرئيس بالتصويت الشعبي أربع سنوات لولايتين متتابعتين حداً أقصى. يحدد الدستور مؤهلات الرئيس فيشترط «أن يكون إيراني الأصل، يحمل الجنسية الإيرانية، تتوفر فيه القدرات الإدارية وحسن التدبير، ذا ماضٍ جيد، تتوفر فيه الأمانة والتقوى، ومؤمناً بالمبادئ الأساسية لجمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد». إضافةً إلى ذلك، يتولى المرشد الأعلى الإشراف على انتخابات جميع المؤسسات، باستثناء المجالس البلدية، عن طريق مجلس صيانة الدستور الذي يحتاج موافقته ليكون فاعلاً. يتمتع هذا المجلس، المؤلف من ستة مجتهدين وستة محامين يعينهم المرشد الأعلى، بسلطة فحص القوانين التي يقرها البرلمان ضد مبادئ الشريعة والدستور. كما يجب أن يوافق المجلس على مؤهلات مرشحي الرئاسة ومجلس الشورى قبل إطلاق حملاتهم الانتخابية (وفقاً للمادة 99 من الدستور). على سبيل المثال، خلال العقود الأربعة الماضية، رفض مجلس صيانة الدستور أكثر من 80% من المرشحين للرئاسة، بمن في ذلك شخصيات مؤثرة عدة، كالمرشح المعتدل هاشمي رفسنجاني في انتخابات عام 2013، ومحمود أحمدي نجاد عام 2017. أما في الانتخابات الحالية، فقد وافق المجلس على سبعة مرشحين فقط من بين 585 متقدّماً. وهذه الصلاحيات الواسعة تجعل مجلس صيانة الدستور أحد أدوات القائد الأعلى الرئيسية لممارسة السلطة على الهيئات المنتخبة في الدولة وعائقاً أمام الديمقراطية.

بشكل عام، يحق لجميع المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاماً التصويت، بغض النظر عن دينهم أو عرقهم أو آرائهم السياسية. كذلك، تحتوي المجالس على حصة للأقليات الدينية: كالزرادشتيين، واليهود، والكلدانيين/ الآشوريين، فيكون لكلّ منهم ممثل واحد. أما المسيحيون الآخرون (من غير الكلدانيين/ الآشوريين) فلهم ممثلان. وبما أنّه لم يرد ذكر البهائيين في الدستور ولا يوجد قانون رسمي ضدهم، فيمكنهم التصويت لا الترشح.

منذ الثورة في 1979، شهدت البلاد 37 انتخابات وطنية، هي 11 برلمانية، 12 رئاسية: ستٌّ لمجلس خبراء القيادة، خمسٌ لمجالس بلدية، وثلاثة استفتاءات. كما انخفضت نسبة رجال الدين في المجالس من 52 و56 في المائة في برلماني 1980 و1984 تواليا، لتتراجع بشكل حاد إلى 6 في المائة في برلمان 2016، إلّا أنّ هذا الرقم ما لبث أن ارتفع إلى 31 في المائة في برلمان 2020، ويرجع ذلك في الغالب إلى المشاركة التاريخية المنخفضة، ما يعني أنّ المقترعين تلك المرّة كانوا في الغالب ثوريين، متدينين ومحافظين. أما على صعيد التوزّع الجنسي، فتتمتع المرأة بحصة ضئيلة في البرلمان، والتي تراوحت بين 3% و6% فقط في العقود الثلاثة الماضية.

على المستويين، الدستوري والقانوني، يتشكل النظام السياسي الإيراني بطريقةٍ تضمن بشكل أساسي بقاء الانتخابات على هامش هيكل السلطة. على سبيل المثال، يمكن لمجلس صيانة الدستور غير المنتخب استبعاد المرشحين وفحص القوانين التي أقرّها البرلمان ورفضها، ويمكن للمرشد الأعلى إقالة الرئيس. ومع ذلك، لا يستخدم النظام دائماً هذه الأدوات بكامل إمكاناتها الاسمية، ما يترك مساحة للنقاش السياسي، وأحياناً الهزيمة الانتخابية. والسبب في ذلك الفوائد الكثيرة التي توفرها الانتخابات للنظام، فهي تزوّده بالشرعيتين، المحلية والدولية، تمكّنه من إلقاء اللوم على المعارضة، تخلصه من المسؤولية، وتمنع تطرّف المعارضة. ومع ذلك، تتشابك جميع هذه الفوائد مع التحديات المرتبطة بها. في المحصلة، الانتخابات في إيران مزيج من المخاطر والمغانم للنظام، اعتماداً على كيفية إجرائها عملياً. لذا، كلّ انتخابات هي صراع دائم لتحسين التوازن وتحقيقه ضمن هذه السلسلة المستمرة من الفوائد والتحدّيات.

ما مدى قوة الهيئات الانتخابية للدولة، وما هو نطاق التغييرات الناتجة عن الانتخابات؟ على الورق، ليست قوية بما فيه الكفاية، وجميع السلطات تخضع لمنظمات غير منتخبة. وفي الواقع، كانت الأمور مختلفةً طوال العقود الأربعة الماضية، فأولئك الذين يطمحون للترشح لأيّ منصب من المناصب الانتخابية الأربعة (الرئيس، البرلمان، مجلس خبراء القيادة، المجالس البلدية) يخضعون للتدقيق السابق من مجلس صيانة الدستور. ومع ذلك، وبمجرّد انتخابهم، يصبح عزلهم من المنصب غير قابل للتحقق من الناحية القانونية، أو مكلفاً من الناحية السياسية.

قانونياً، يمكن عزل الرئيس من منصبه بطريقتين: إذا صوّت ثلثا أعضاء البرلمان على عدم كفاءته. وإذا حكمت المحكمة العليا بإدانته بالخروج عن واجباته القانونية. يتطلب كلا المسارين الموافقة النهائية من المرشد الأعلى، أو سيستمر الرئيس في شغل المنصب. مع العلم أنّه في عقود الثورة، تمت إقالة رئيس الجمهورية مرة فقط في قضية الرئيس الأسبق أبو الحسن بني صدر (فبراير/ شباط 1980 - يونيو/ حزيران 1981). من الناحية النظرية، من السهل على المرشد الأعلى إقالة الرئيس، لأنّه هو الذي يعيّن رئيس السلطة القضائية، وبالتالي هو يسيطر على المحكمة العليا. ومن الناحية العملية، تتطلب هذه العملية صنع إجماع في مشهد سياسي أكبر، وإلا قد تتسبب في تكاليف سياسية باهظة محلياً، وتشويه لسمعة البلاد دولياً. لهذا السبب، على الرغم من عزم البرلمان في بعض المناسبات في الماضي على عزل الرؤساء خلال عهدي محمود أحمدي نجاد وحسن روحاني، فإنّ جميع المحاولات في هذا الصدد وأدها منذ البداية مكتب المرشد الأعلى.

وهناك مسألة مهمة أخرى، تتعلق بالرئيس، فبينما يعتبر المرشد الأعلى مسؤولاً عن تحديد السياسات الداخلية والخارجية الرئيسية للدولة وفقًا للدستور (المادة 176)، يمكن للرئيس والبرلمان التأثير بشكل كبير على هذه السياسات. على سبيل المثال، يعتبر المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني مسؤولاً عن اتخاذ جميع القرارات الرئيسية في مجالي الدفاع والأمن. ومع أنّه تجب موافقة المرشد الأعلى على قرارات المجلس لتكون فاعلة، فإنّ الرئيس هو رئيس المجلس، ومن بين أعضائه الثلاثة عشر ستة يعيَّنون من قبله. إضافة إلى ذلك، يعتبر العضو الآخر المنتخب في المجلس الأعلى رئيس البرلمان، ما يمنح الرئيس والبرلمان مساحة تفاوض كبيرة للتأثير على السياسات في المجلس الأعلى للأمن القومي وتشكيلها.

خلاصة القول، إنّ الانتخابات في إيران مسألة مكاسب ومخاطر بالنسبة للنظام. يستفيد النظام من الانتخابات التشاركية كما أسلفنا، لكنّه يعرّض نفسه أيضاً للشكوك والمخاطر. يحاول النظام دائماً تحقيق التوازن بين هذه المخاطر والشكوك، من خلال هندسة الانتخابات لضمان نسبة مشاركة عالية لكن في الوقت نفسه تقليل النتائج غير المتوقعة. مع ذلك، يشير استبعاد المرشحين على نطاق واسع في الانتخابات الرئاسية المقبلة إلى أنّ النظام يفقد بشكل متزايد شهيته للمخاطرة. يشعر المتشدّدون بعدم الأمان الشديد، ويعتقدون أنّه حتى التحدّي البسيط لديه القدرة على التحول بسهولة إلى عواقب غير متوقعة ونتائج لا يمكن التنبؤ بها. هذا العزوف عن المخاطرة الانتخابية قد تصاعد باطراد على مدى العقد الماضي؛ من رفض هاشمي رفسنجاني في انتخابات 2012 وأحمدي نجاد في انتخابات 2017 إلى رفض واسع النطاق لمعظم المحافظين المعتدلين والإصلاحيين في الانتخابات المقبلة. في المحصلة، لا يمكن إلا أن ننتظر، لنرى ماذا ستكون عواقب هذا العزوف عن المخاطرة في المستقبل.

(أكاديمي إيراني)

> منذ الثورة في 1979، شهدت إيران 37 انتخابات وطنية، هي 11 برلمانية، 12 رئاسية، ستٌّ لمجلس خبراء القيادة، خمسٌ لمجالس بلدية، وثلاثة استفتاءات

> يشير استبعاد المرشحين على نطاق واسع في الانتخابات الرئاسية المقبلة إلى أنّ النظام يفقد بشكل متزايد شهيته للمخاطرة

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611442047 - 009611567794
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads